

أضواء على أهم الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

تهيمن تطورات الجغرافيا السياسية وأسعار النفط على آفاق المدى القريب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP). ويتأثر مستوى الثقة تأثراً كبيراً بأوجه عدم اليقين الإقليمية الناشئة عن الصراعات المعقدة في العراق وليبيا وسوريا واليمن. كذلك تواصل أسعار النفط المنخفضة تأثيرها على النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط. أما البلدان المستوردة للنفط فهي تستفيد من عوامل انخفاض أسعار النفط وما أنجزته من إصلاحات اقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. وسيظل النمو الكلي محدوداً هذا العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث يُتوقع ألا يتجاوز 2.5%، بانخفاض قدره 0.5% عن توقعات صندوق النقد الدولي في مايو 2015. ومن المتوقع أن يتحسن النشاط الاقتصادي ليصل إلى 4% في العام القادم، بدعم من التحسن المرتقب في أداء الاقتصاد الإيراني، وبعض التعافي في إنتاج النفط وصادراته، مع افتراض التراجع في حدة الصراعات الإقليمية. غير أن هناك عدم يقين كبير بشأن توقعات العام القادم. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين إجراء إصلاحات هيكلية مكثفة لكي تتحسن الآفاق الاقتصادية على أساس دائم.

البلدان المصدرة للنفط: التصدي لانخفاض أسعار النفط وانتشار الصراعات

يشهد النمو تباطؤاً في مجلس التعاون الخليجي مع بدء البلدان في ضبط أوضاع المالية العامة، بينما تلقي الصراعات بظلال كثيفة على الآفاق المتوقعة لمُصدري النفط الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. ومن المتوقع أن يتراجع النمو في مجلس التعاون الخليجي ليلبلغ 3.25% هذا العام ثم 2.75% في العام القادم، هبوطاً من 3.5% في عام 2014. ويؤدي تراجع أسعار النفط إلى انخفاض النمو في القطاعات غير النفطية، بما في ذلك الانخفاض الناجم عن تصحيح أوضاع المالية العامة أو توقع حدوثه، رغم تعويض جانب من هذا الأثر من خلال زيادة الإنتاج النفطي، ولا سيما في المملكة العربية السعودية. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وصل الاقتصاد إلى حالة من الجمود بسبب الصراع الدائر في اليمن وتباطؤ النشاط في إيران - التي لم تبدأ بعد في تحقيق الاستعادة الكاملة من الإنجاز الذي تحقق مؤخراً في مفاوضات "مجموعة الخمسة زائد واحد" (P5+1). وفي الفترة المقبلة، يمكن أن يزداد النمو في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بفضل تحسن الأوضاع الأمنية وانخفاض حدة الصراعات، إلى جانب التخفيف المرتقب للعقوبات المفروضة على إيران، بحيث يصل النمو في هذه البلدان إلى نحو 5% في عام 2016 وما بعده.

وهناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بهذه التوقعات، الأمر الذي يرجع في الأساس إلى المسار المستقبلي لأسعار النفط ومدى التقدم في تسوية الصراعات الإقليمية. وبالنسبة لأسعار النفط، زادت مخاطر التطورات السلبية التي تواجه النمو العالمي، فيما يرجع جزئياً إلى احتمال زيادة التباطؤ الاقتصادي في الصين وغيرها من بلدان الأسواق الصاعدة في سياق ارتفاع التقلب في الأسواق المالية؛ وعلى جانب العرض، تظل احتمالات إنتاج النفط محاطة بعدم اليقين في أمريكا الشمالية، وبدرجة أكبر في إيران. وإذا طالت الصراعات عن الفترة المتوقعة، فسيؤدي ذلك إلى تخفيض النمو في البلدان المتأثرة بها، مع تداعيات سلبية على المنطقة وخارجها. وعلى جانب التطورات الإيجابية، يمكن أن تشهد إيران نمواً أعلى من المتوقع بعد إلغاء العقوبات إذا ما شرع صناع السياسات في إصلاحات مكملة. وقد زادت المخاطر على القطاعات المالية في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان حيث يتسبب انخفاض أسعار النفط في تباطؤ حركة الودائع، وتباطؤ نمو الائتمان في بعض الحالات.

ومع ذلك، لا تزال النظم المصرفية في وضع موات عموماً يسمح لها بتجاوز هذه الضغوط، وإن كانت هناك بعض مواطن الضعف المتبقية.

ونظراً لانخفاض أسعار النفط، أصبح تعديل سياسات المالية العامة أكثر إلحاحاً بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فمن المتوقع أن يصل عجز المالية العامة في عام 2015 إلى 13% من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي و12% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان غير الأعضاء في المجلس. ولأنه من المرجح أن ينطوي هبوط أسعار النفط على عنصر مستمر كبير، فسيكون على البلدان المصدرة للنفط أن تجري تعديلات على سياسات الإنفاق والإيرادات لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة، وتحقيق العدالة بين الأجيال، والتوصل بالترجيح إلى إعادة بناء الحيز المالي الذي يتيح للسياسات مجالاً للمناورة. وينبغي أن تعتمد سرعة التعديل على توافر الاحتياطات الوقائية والحيز المالي، كما ينبغي تصميم عملية الضبط المالي بصورة تحد من التأثير السلبي على النمو. ويُلاحظ أن خطط تصحيح الأوضاع لدى معظم البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لا تكفي حالياً لمعالجة التحدي الكبير الذي يواجهه المالية العامة.

وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى قيام الحكومات بتقليص الإنفاق العام، مما يؤكد الحاجة إلى سياسات تدعم وجود قطاع خاص متنوع. ومن المتوقع أن ينضم 10 ملايين نسمة إلى سوق العمل في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بحلول عام 2020، بينما سيكون الحيز المتاح لخلق وظائف في القطاع العام محدوداً أمام الحكومات التي تعاني من نقص السيولة في الوقت الراهن. ولدعم عملية خلق الوظائف في القطاع الخاص، ينبغي إجراء مزيد من التحسينات في الحوافز الداعمة لمناخ الأعمال بما يعزز إقبال المواطنين على العمل في القطاع الخاص، كما ينبغي تسليح العاملين بمهارات أكثر توافقاً مع احتياجات القطاع الخاص عن طريق تحسين جودة التعليم.

البلدان المستوردة للنفط: تعاف أفضل مع ضرورة القيام بإصلاحات إضافية لخلق فرص العمل

يكتسب التعافي زخماً في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فبعد خمس سنوات من النمو المتواضع بمعدل 3%، من المتوقع أن يرتفع إلى 4% في عامي 2015 و 2016. وقد بدأ تحسن مستوى الثقة والاستثمار والصادرات بفضل انخفاض أسعار النفط وتحسن النمو في منطقة اليورو والتقدم نحو الاستقرار السياسي والإصلاحات الاقتصادية. غير أن عودة النشاط الاقتصادي القوي تعوقها التداعيات الآتية من الصراعات المدمرة في العراق وليبيا وسوريا – وخاصة في حالة لبنان – والتي تتسبب في احتدام التوترات الأمنية والاجتماعية. ولا تزال اختناقات العرض وارتفاع تقييم العملات يعوقان التنافسية ونمو الإنتاجية. أما البطالة فلا تزال مرتفعة بمعدلها البالغ 11.5% وهناك شرائح سكانية عريضة لا تصل إليها ثمار النمو.

وهناك عدة مخاطر سلبية محلية وخارجية تخيم على الآفاق الاقتصادية المتوقعة. فعدم كفاية التحسن في خلق فرص العمل ومستويات المعيشة يهدد بتفاقم الاحتكاكات الاجتماعية/السياسية، كما أن النكسات التي تتعرض لها عمليات التحول السياسي وتنفيذ الإصلاحات يمكن أن تضر بالتعافي الوليد. ومن شأن تصاعد الصراعات الإقليمية أن يكثف التداعيات السلبية. كذلك يمكن أن يؤدي احتدام التقلبات في الأسواق المالية على النحو المشاهد مؤخراً أو حدوث مزيد من التباطؤ الاقتصادي في الصين إلى تقليص التمويل المتاح لمشروعات البنية التحتية. وإذا انتقلت تداعيات التباطؤ الاقتصادي من الصين إلى الأسواق الصاعدة

الأخرى ومنطقة اليورو، وكذلك مجلس التعاون الخليجي من خلال انخفاض إضافي في أسعار النفط، يمكن أن يتسبب ذلك في تخفيض الصادرات وعائدات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج والدعم التمويلي. وإذا أدت عودة السياسة النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة إلى زيادة تقلب الأسواق المالية، يمكن أن يزداد ضيق الأوضاع المالية عن المستوى المتوقع. وعلى جانب التطورات الإيجابية، يمكن أن يكون لزيادة انخفاض أسعار النفط أثر محفز للنمو .

وفي هذه البيئة المحفوفة بالتحديات، يصبح تعزيز زخم الإصلاح أمرا لازما. فينبغي مواصلة الضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة حتى تصبح مستويات الديون في حدود يمكن تحملها وتزداد الاحتياطات الوقائية. ومن خلال حيز المناورة المتاح للسياسات بفضل انخفاض أسعار النفط، يمكن زيادة الإنفاق الداعم للنمو، مثل الاستثمار العام الذي لا يزال دون المستويات المعتادة في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى. ويمكن تقليل الأثر السلبي الذي يقع على النمو بسبب تخفيض العجز إذا انصب التركيز على اتخاذ تدابير موجهة على صعيد الإيرادات - كإلغاء الإعفاءات الضريبية وزيادة تصاعدية ضرائب الدخل وتعزيز التحصيل الضريبي - بالإضافة إلى استمرار تعديل أولويات الإنفاق بتحويلها من دعم الطاقة المعم إلى المساعدات الاجتماعية الموجهة والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية. ومن شأن زيادة مرونة سعر الصرف أن تساعد على تعزيز التنافسية. وهناك حاجة إلى الإصلاحات الهيكلية - وخاصة في مجالات الأعمال والتجارة وأسواق العمل والأسواق المالية - لدعم توسع القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2000-2016

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط				
2016	2015	2014	2013	2012	2011-2000	
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان¹						
3.9	2.5	2.7	2.3	5.0	5.3	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
4.3-	3.6-	5.6	10.2	12.0	9.0	رصيد الحساب الجاري
9.4-	11.0-	3.0-	0.1-	2.4	2.8	رصيد المالية العامة الكلي
5.6	6.2	6.9	10.0	10.1	7.2	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
3.8	1.8	2.6	1.9	5.9	5.5	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
4.3-	3.4-	8.9	15.2	17.3	12.9	رصيد الحساب الجاري
11.1-	12.7-	0.8-	4.2	7.3	6.7	رصيد المالية العامة الكلي
5.1	6.0	5.8	10.4	10.4	7.4	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
منها: دول مجلس التعاون الخليجي						
2.8	3.3	3.4	3.2	5.9	5.8	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
2.5-	0.2-	14.8	21.6	25.0	16.4	رصيد الحساب الجاري
12.6-	13.2-	2.9	10.6	13.5	10.8	رصيد المالية العامة الكلي
2.5	2.4	2.6	2.8	2.4	2.9	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
4.1	3.9	2.9	3.1	2.9	4.8	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
4.2-	4.2-	4.2-	5.2-	6.2-	2.0-	رصيد الحساب الجاري
5.8-	7.3-	7.9-	9.5-	8.4-	5.1-	رصيد المالية العامة الكلي
6.6	6.6	9.4	9.1	9.3	6.8	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا¹						
3.8	2.3	2.6	2.1	5.0	5.4	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
4.7-	4.0-	6.1	11.0	13.0	9.8	رصيد الحساب الجاري
10.1-	11.8-	2.8-	0.8	3.7	3.6	رصيد المالية العامة الكلي
5.8	6.4	6.7	10.3	10.0	7.1	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا						
4.0	3.8	2.4	2.8	2.0	4.8	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
5.9-	5.9-	5.7-	7.3-	8.4-	2.6-	رصيد الحساب الجاري
6.9-	8.6-	9.7-	10.4-	8.6-	5.7-	رصيد المالية العامة الكلي
7.8	7.9	10.0	10.1	8.6	6.2	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ بيانات 2011-2016 لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (21 مارس/20 مارس) حتى عام 2011، و 21 ديسمبر/20 ديسمبر بعد ذلك، وإيران (21 مارس/20 مارس)، وقطر (إبريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس.

(MENA): بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء أفغانستان وباكستان.

(MENAP): مجموعة البلدان التي تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.